

**المعوقات القانونية وأثرها على البيئة
الاستثمارية وجذب رؤوس الأموال في
الدول النامية.**

إعداد

يوسف حمدان الحاسري العمري.

دكتوراه في العلوم القانونية

(SMU Dedman School of Law)

دالاس، تكساس، الولايات المتحدة الأمريكية ٢٠٢٤.

البريد الإلكتروني

Alamri.yhh@gmail.com

المعوقات القانونية وأثرها على البيئة الاستثمارية وجذب رؤوس الأموال في الدول النامية

يوسف حمدان الحاسري العمري

دكتوراه في العلوم القانونية، Law SMU Dedman School of، دالاس،

تكساس، الولايات المتحدة الأمريكية.

البريد الإلكتروني: Alamri.yhh@gmail.com

ملخص البحث:

يتناول هذا البحث المعوقات القانونية أمام الاستثمار في البلدان النامية وكيف تؤثر هذه المعوقات على قرارات الاستثمار. من المعلوم أن الإطار القانوني الذي يحكم وينظم الاستثمار يمكن أن يخلق عقبات وقيود أو أن يوفر ضمانات وحوافز من خلال التشريعات الوطنية. ويلعب هذا الإطار دوراً حاسماً في جذب رؤوس الأموال أو ردعها. يقوم المستثمرون بدورهم عادة بتقييم فعالية وكفاية البيئة القانونية للبلد المضيف قبل الالتزام برؤوس أموالهم. وهم غالباً ما يفضلون البلدان التي توفر الحماية القانونية للاستثمارات. وبالتالي، تُشير هذه الدراسة إلى أن الإطار القانوني المناسب لا يعزز ثقة المستثمرين فحسب، بل يعزز أيضاً بيئة أكثر أماناً للمشاركة الاقتصادية. وتسלט الضوء على أهم المعوقات والقيود القانونية التي تؤثر على الاستثمار في الدول النامية. كما يؤكد على أهمية إنشاء نظام قانوني يحمي الاستثمارات ويقلل من المعوقات أمام الأنشطة الاستثمارية. وهذا أمر ضروري لخلق مناخ استثماري جاذب يشجع الاستثمارات المحلية والأجنبية. وفي نهاية المطاف، يمكن لمثل هذا النهج أن يعزز التعاون الاقتصادي بين الدول ويعزز النمو والازدهار داخل اقتصاد البلد المضيف.

الكلمات المفتاحية: المعوقات القانونية، قانون الاستثمار، حماية

الاستثمار، مناخ الاستثمار، الإصلاحات التشريعية، الدول النامية، البيئة الاستثمارية، رؤوس الأموال.

Legal obstacles and their impact on the investment environment and attracting capital in developing countries

Youssef Hamdan Al-Hasiri Al-Omari

**Doctor of Legal Sciences, SMU Dedman School of Law,
Dallas, Texas, USA.**

Email: Alamri.yhh@gmail.com

Abstract:

This research examines the legal barriers to investment in developing countries and how these barriers influence investment decisions. The legal framework governing investment can create obstacles and restrictions or provide guarantees and incentives through national legislation. This framework plays a critical role in either attracting or deterring capital. Investors, in turn, typically evaluate the host country's legal environment effectiveness and adequacy of a host before committing their capital. They often prefer countries that offer strong legal protections for investments. Thus, the study underscores that an appropriate legal framework boosts investor confidence and environment for economic participation. The research fosters a safer environment and highlights the most significant legal barriers and restrictions that affect investment in developing countries. It also emphasizes the importance and minimizes of establishing a legal system that protects investments and barriers to investment activities. This is essential for creating an attractive investment climate that encourages both domestic and foreign investments. Ultimately, such an approach can enhance growth and economic cooperation among states and promote prosperity within the host country's economy.

Keywords: Legal Barriers, investment law, investment protection, investment climate, legislative reforms, developing Countries, investment environment, capital.

مقدمة

تسعى البلدان النامية إلى زيادة حجم الاستثمارات عن طريق تهيئة مناخ استثماري ملائم وجذاب، وتشجيع رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية على القدوم ودعم مشاريعها الإنمائية. والتي تشكل بدورها ركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتشجع على تحقيق طفرة في النمو الاقتصادي، وتحسن مستويات المعيشة، فضلاً عن حلها لكثير من مشاكل الفقر والبطالة وعواقبهما الاجتماعية^(١).

ولا شك أن اتجاه الاستثمار إلى بلد معين يعتمد على قدرة الدول المضيفة على تقديم مجموعة من العناصر المختلفة المحفزة كالضمانات والفرص والتسهيلات لجذبه من جهة، وتذليل وإزالة الحواجز والعقبات التي تقف في طريقه من جهة أخرى. حيث إن توفير تلك الحوافز والتسهيلات لا تكفي لوحدها إذا تواجدت عقبات تقف في طريقها، بل يجب تخفيفها أو إزالتها قدر الإمكان. وتختلف عادةً تلك المعوقات من بلد إلى آخر، وفقاً لإجراءات وسياسات الاستثمار المعتمدة لدى كل بلد.

في ضوء هذه العملية، تواجه البلدان النامية عدداً من المعوقات التي تحول دون تحقيق أهدافها في جذب الاستثمارات. ومن أهم هذه المعوقات، عدم توافر العوامل الأساسية التي تشكل مناخ الاستثمار في هذه البلدان، كالأستقرار السياسي والأمني، وملائمة تشريعات الاستثمار، وتوفير الضمانات والحوافز القانونية، وظروف السياسة الاقتصادية المتبعة، وضعف البنية التحتية، فضلاً عن العقبات الإدارية والإجرائية المتعلقة بمجال الاستثمار.

إن من أولى العوامل التي تؤثر على قرار الاستثمار في بلد نام أو آخر، هو الإطار

(١) ومن الناحية التاريخية، كان السرد السائد هو أن المؤسسات والمستثمرين المحليين والأجانب يناضلون من أجل رضا البلدان المضيفة عن الاستثمارات ومن أجل الحق في العمل والاستثمار في بلدانهم، بسبب الافتقار إلى فرص الاستثمار في ذلك الوقت. ومع ذلك، فقد تغيرت هذه الصورة، حيث تتنافس الحكومات المضيفة على الاستثمارات المحلية والأجنبية وتبذل كل ما في وسعها لخلق مناخ استثماري جذاب يفضي إلى جذب هذه الاستثمارات إلى أسواقها. ويرجع ذلك إلى تزايد القدرة التنافسية بين الدول وحاجتها إلى رأس المال لدعم النمو الاقتصادي والمساهمة في تنفيذ أهدافها الإنمائية. أنظر في ذلك: العيسوي، إبراهيم حسن. (١٩٧٦)، "مدى واقعية الآمال المعقودة على تدفق الاستثمارات الأجنبية ومساهمتها في التنمية في مصر"، المؤتمر العلمي السنوي الأول للاقتصاديين المصريين، القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع. ص ١٥.

القانوني الحاكم والمنظم لأنشطة ومشاريع الاستثمار فيه. حيث أن هذه القواعد والسياسات القانونية التي تتضمنها التشريعات الوطنية في البلد المضيف للاستثمار تعد عوامل جذب للاستثمارات ورؤوس الأموال أو عوامل إعاقة لتدفقها. وذلك لأن رأس المال يتسم في كثير من الأحيان بالحذر والجبن، والمستثمر قبل أن يتخذ قرار الاستثمار يبحث جميع العوامل المحيطة بمشروعه الاستثماري. ومن أهم هذه العوامل التي يضعها المستثمر في عين الاعتبار طبيعة السلوك القانوني، وكفاية تشريعاته الوطنية واستقرارها في البلد الذي يرغب أن يستثمر فيه. يظهر ذلك بشكل واضح في رغبة العديد من المستثمرين في نقل أموالهم واستثمارها في البلدان الأكثر أماناً استقراراً من الناحية التشريعية والقانونية. حيث إن البلدان ذات المناخ التشريعي والقانوني الملائم والجاذب لعمل أنشطة الاستثمار والأعمال التجارية تعتبر مراكز جذب لرؤوس الأموال حول العالم، فكلما اتسم البلد بسلوك تشريعي وقانوني كاف وملائم لنشأة وعمل الأنشطة التجارية والاستثمارية كلما كان أكثر جذباً للاستثمارات والمشاريع. لذلك، فإن الخطوة الأولى في بناء مناخ استثماري جاذب ومحفز، هو العمل على تهيئة نظام تشريعي وقانوني ملائم ومستقر. حيث إن ذلك يعزز من ثقة المستثمرين، ويجعلهم يشعرون بالأمان إزاء أصولهم وأموالهم المستثمرة في البلد المضيف. الأمر الذي يؤدي بدوره إلى فتح آفاق أوسع للتعاون الاقتصادي بين الدول، مما يؤثر بشكل مباشر على تشجيع الاستثمارات الوطنية وجذب الاستثمارات الأجنبية.

قد تختلف هذه المعوقات من بلد إلى آخر، غير أنها غالباً ما تتجسد في الظروف المحيطة والمنظمة لنشاط الاستثمار، وهي مجموع العوامل والتنظيمات التي تفرض على نشاط الاستثمار أو المستثمرين وتعيق المشاريع الاستثمارية. وغالباً ما تكون هذه العوامل تحت سيطرة الدولة المضيفة للاستثمار، مما يُمكنها تطويع هذه العوامل لتشجيع وجذب الاستثمارات ومنافسة الدول الأخرى في هذا السياق المحتدم.

وفي ضوء تزايد حدة المنافسة الدولية لجذب الاستثمارات، تسعى الدول النامية إلى إنشاء إطار تشريعي مناسب للاستثمار خالي من المعوقات. وهو ما يُعد من العناصر المهمة لتحسين بيئة الاستثمار واستقرار المعاملات ورفع درجة الثقة في جدارة النظام الاقتصادي للدولة المضيفة للاستثمار. فتقديم الحماية القانونية للاستثمار وتسهيل المعاملات والإجراءات تُعد أطر قانونية وشروطاً جوهرية يجب توافرها لاستقطاب الاستثمارات. وعادةً ما يشجع هذا الإطار القانوني الجيد على تراكم رأس المال، ويقلل من المعاملات الروتينية

غير اللازمة، بالإضافة إلى مساهمته في إعطاء المستثمرين الإحساس بالاستقرار اللازم الذي يحتاجه أي استثمار طويل الأجل^(١).

لقد كانت الصورة السائدة في الماضي، هي تنافس الشركات والمستثمرين على كسب رضى الدول المستضيفة للاستثمارات ونيل ودها، للسماح لهم بالعمل والاستثمار في بلدانهم. لكن هذه الصورة لم تبق على حالها السابق، بل انقلبت رأساً على عقب، حيث أصبحت الدول المستضيفة للاستثمارات تركز وراء الاستثمارات الوطنية والأجنبية وتعمل على كل ما هو ممكن لتهيئة مناخها الاستثماري، لجذب هذه الاستثمارات لأسواقها. وذلك لحاجة تلك البلدان لرؤوس الأموال لدعم نموها الاقتصادي، للمساهمة في إكمال خطتها الإنمائية^(٢)، ومن صور هذا التسابق بين الدول النامية، عملها الجاد لتحديث تشريعاتها الوطنية، بإصدار أو تعديل تشريعاتها وقوانينها المتعلقة بالاستثمار، لتصل لمراكز متقدمة في معايير التنافسية المقررة عالمياً في مجال تنافسية مناخ الاستثمار، ولكي تستطيع أن تنافس نظرائها من البلدان الأخرى في جذب الاستثمارات ورؤوس الأموال الأجنبية لبلدانها.

مشكلة البحث:

تواجه الدول النامية تحديات قانونية متعددة تعيق تشجيع وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، مما يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة فيها. في العديد من هذه الدول، تعتبر القوانين والأنظمة الإدارية المعقدة، والبيروقراطية المفرطة، وغياب الشفافية، من أبرز المعوقات التي تفرز بيئة غير جاذبة للاستثمار. وتتمثل مشكلة البحث في استكشاف كيفية تأثير هذه المعوقات القانونية على بيئة الاستثمار في هذه الدول، وتحليل مدى تأثير التشريعات والأنظمة القانونية على اتخاذ قرارات الاستثمار من قبل المستثمرين المحليين والأجانب. كما يسعى البحث إلى فهم العلاقة بين الإطار القانوني في هذه الدول وتدفق رأس المال، مع تحديد القيود التشريعية التي قد تعرقل نمو بيئة الأعمال، وتقديم مقترحات عملية لتطوير وتحسين الإطار القانوني بهدف جذب المزيد من الاستثمارات وتعزيز التنمية الاقتصادية.

يستخدم البحث المنهج الاستقرائي التحليلي لدراسة وفهم هذه المشكلة والإجابة على

(١) شحاته، إبراهيم. (١٩٩٦)، "الإطار القانوني للإصلاح الاقتصادي في مصر"، القاهرة: المركز المصري للدراسات الاقتصادية. ص ٥.

(٢) العيسوي، إبراهيم حسن. مرجع سابق. ص ١٥.

سؤال البحث وهو مدى تأثير المعوقات القانونية في الدول النامية على بيئة الاستثمار وجذب رأس المال؟

للإجابة على هذا السؤال لابد من مناقشة وبحث عن الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أبرز المعوقات القانونية التي تواجهها الدول النامية في جذب الاستثمارات؟
 - كيف تؤثر القيود القانونية والأنظمة الإدارية المعقدة على قرارات المستثمرين المحليين والأجانب؟
 - كيف يؤثر ضعف الإطار القانوني على تدفق رأس المال الأجنبي إلى الدول النامية؟
 - كيف يمكن تحسين التشريعات القانونية والأنظمة الإدارية لجذب المزيد من الاستثمارات؟
- يتناول البحث الإجابة والمناقشة هذه الأسئلة بشيء من التفصيل فيما يلي على النحو التالي:

خطة البحث:

المبحث الأول: أبرز المعوقات القانونية أمام الاستثمار في الدول النامية

المطلب الأول: طبيعة السلوك القانوني للدولة

المطلب الثاني: كفاية تشريعات الاستثمار

المطلب الثالث: استقرار تشريعات الاستثمار

المطلب الرابع: وضوح وعدالة تشريعات الاستثمار

المطلب الخامس: ضمان توافر سبل تسوية منازعات الاستثمار

المبحث الثاني: أبرز القيود القانونية أمام الاستثمار في البلدان النامية

المطلب الأول: قيود الشراكة الوطنية

المطلب الثاني: القيود على حرية حركة رؤوس الأموال

المطلب الثالث: فرض قيود على حق التصرف في المشروع

المطلب الرابع: قيود العمل والإقامة على الأجانب

المطلب الخامس: القيود على تملك الأجانب

الخاتمة

المراجع.

المبحث الأول

أبرز المعوقات القانونية أمام الاستثمار في الدول النامية.

المطلب الأول: طبيعة السلوك القانوني للدولة

إن من أهم الأدوات التي تستخدمها البلدان النامية لتهيئة مناخ مقبول وتنافسي للاستثمار، هي الأداة القانونية. فمن الواضح أنه كلما نجحت البلدان النامية في وضع نهج وسلوك قانوني مقبول وموثوق به للمستثمرين، من خلال سن تشريعات وطنية لحماية الاستثمارات ووضع إطار قانوني واضح لعملية الاستثمار، كلما انعكس ذلك في الاستجابة لتوسع الاستثمار في المستقبل. ونتيجة لذلك، فإن الكيفية التي تتعامل بها الهيئات التشريعية في البلدان النامية مع تنظيم وحماية النشاط الاستثماري لها تأثير مباشر على معدل نمو الاستثمار وتنافسية المناخ الذي يعمل فيه^(١).

ولذلك يمكن القول إن توافر عناصر تكوين مناخ الاستثمار، مثل توافر الموارد الطبيعية، واتساع حجم السوق، وإعادة تأهيل الهياكل التنظيمية والإدارية في الدولة المضيفة للاستثمار، هي شروط ضرورية، ولكنها ليست كافية في حد ذاتها لزيادة جاذبية مناخ الاستثمار. حيث إن وجود عناصر غموض أو عدم يقين تحيط بالسلوك القانوني للدولة في مثل هكذا مناخ، مثل عدم وضوح التشريعات الوطنية التي تحكم عملية الاستثمار أو عدم اعتمادها ضمانات كافية، يقوض استجابة الاستثمار للتوسع. كما أن عدم التأكد بشأن استمرارية السياسات، فضلاً عن توقع العدول عن التشريعات القائمة، يشكل أيضاً عائقاً رئيسياً أمام نمو الاستثمار^(٢).

ومن ثم فإن تنظيم عملية الاستثمار يتطلب نظاماً قانونياً متطوراً في البلد المضيف، من شأنه أن يرسى الأسس لضمان تدفق الاستثمارات بطريقة تعزز مصالحها الوطنية في اتخاذ خطوات واضحة نحو التقدم والنمو، مع تعزيز مصالح المستثمرين من خلال اعتماد ضمانات تشريعية تحمي حقوق المستثمر. وكما أن تشجيع المستثمرين الوطنيين والأجانب

(١) للمزيد أنظر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. (١٩٩٥). التقرير السنوي الحادي والعشرون. ص ٦. وأنظر أيضاً: الحداد، معاوية عثمان. (٢٠١٥). "القواعد القانونية المنظمة لجذب الاستثمار الأجنبي". الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة. ص ٨١ وما بعدها.

(٢) الحداد، معاوية عثمان. المرجع السابق. ص ٩٨.

على الاستثمار يستلزم تعزيز الفرص والمزايا الاستثمارية، فإن إطلاعهم على الشروط التشريعية والقانونية هو أيضاً وسيلة للتشجيع؛ من أجل التأكد من كفاءة قوانين البلد المضيف ومدى اعتمادها ضمانات وقائية لاستثماراتها ضد المخاطر غير التجارية^(١). وبناء على ذلك، فإن أحد أهم الجوانب المؤثرة في تكوين المناخ الاستثماري الذي يعمل فيه المستثمر هو السلوك التشريعي للدولة. حيث يخلق القانون غير الكافي وغير المستقر وغير الدقيق مناخاً استثمارياً غير مؤكد ويزيد من مخاطر الاستثمار غير التجارية. وبالتالي، يتردد المستثمرون في القيام باستثمارات جديدة، أو يركزون على المشاريع التي توفر أرباحاً عالية وسريعة لأنفسهم مع توفير فوائد تنمية معتدلة للدولة، أو يهاجرون إلى بلدان أخرى مستقرة تشريعياً.

المطلب الثاني: كفاية تشريعات الاستثمار

يحظى موضوع كفاية التشريعات التي تحكم وتنظم عملية الاستثمار، فضلاً عن مدى إسهامها في تهيئة بيئة جاذبة ومحفزة لبدء المشاريع الاستثمارية، أهمية خاصة للمستثمرين في البلدان المضيفة للاستثمار. حيث إن كفاية هذا الإطار القانوني لعملية الاستثمار تعطي المستثمر صورة كاملة عن مراحل مشروعه الاستثماري. وتعد الضمانات والحوافز القانونية للمستثمرين، وكذلك إجراءات ووسائل تسوية المنازعات بين المستثمرين والجهات الحكومية، من أهم الآليات المرجوة. بالإضافة إلى الآليات التي تحكم دخول الاستثمار إلى البلد المضيف وتلك التي تحدد الشكل القانوني المسموح به لهذا الاستثمار^(٢).

بالإضافة إلى ما سبق، فإن من أهم العوامل التي تجعل المستثمر الأجنبي متردداً في الاستثمار في بلد ما، وهي من أولى العقوبات القانونية، عدم وجود حماية قانونية كافية للمخاطر غير التجارية، مثل التأميم والمصادرة ونزع الملكية للمصلحة العامة، وحرية تحويل رأس المال، وواقع حقوق الملكية الفكرية، و ضمانات نفاذ العقود في الدولة. فضلاً عن الإفراط في سن اللوائح الإدارية التقييدية ولوائح العمل الاستثماري، فضلاً عن التقاضي

(١) عبد السلام، صفوت. (٢٠٠٢). "الحوافز الضريبية وأثرها على الاستثمار والتنمية في مصر". القاهرة:

دار النهضة العربية. ص ٢٢.

(٢) مبروك، نزيه عبد المقصود. (٢٠١٣). " الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية". الإسكندرية: دار

الفكر الجامعي. ص ٩١.

البطيء للغاية^(١).

وخلاصة القول إن الجهود التي تبذلها البلدان النامية لضمان وضمان وكفالة جميع المحددات القانونية السابقة في تشريعات الاستثمار الوطنية هي عناصر لاجتذاب وتعزيز مناخها الاستثماري. وعلى النقيض من ذلك، فإن عدم وجود هذه المحددات أو فشلها في ضمان المستثمر في التشريعات الوطنية تشكل عقبات أمام الاستثمار المحلي والأجنبي في البلد المضيف على السواء.

المطلب الثالث: استقرار تشريعات الاستثمار

يُعد عدم استقرار تشريعات الاستثمار في البلدان النامية أحد المعوقات والحواجز التي تحول دون تدفقات الاستثمار. فغالبًا ما يشعر المستثمر بالحيرة إزاء هذا التغيير والتحول التشريعي، هل يؤثر التغيير على الضمانات أو الحوافز المكفولة في التشريع المعدل أو على كليهما. حيث إن كثرة إصدار قوانين الاستثمار والتعديلات المتكررة عليها على فترات متقاربة، يُشير إلى أن مناخ الاستثمار في هذا البلد، غير مستقر وغير موثوق، وهو ما يُعد أحد العوامل الطارئة للاستثمارات.

وقد وجدت العديد من الدراسات أن تهيئة بيئة قانونية مناسبة لمناخ الاستثمار يتطلب نظاما سياسيا وتشريعيا وقضائيا سلسا ومتناغما، وأنه لا ينبغي أن يكون هناك تعارض بين تلك السلطات من خلال سن القوانين والقرارات التي تعيق وتحد من المعاملات المتعلقة بالاستثمار. وعلاوة على ذلك، يجب السعي إلى تحقيق الاستقرار التشريعي بالامتناع عن إدخال المزيد من التغييرات على تشريعات الاستثمار. حيث يشكل الفشل في ضمان استمرار السياسات، أو توقع إلغاء بعض القوانين المعمول بها، عائقا رئيسيا أمام التوسع في الاستثمار^(٢).

فالعديد من التغييرات في قوانين الضرائب، على سبيل المثال، تجعل المستثمرين، والمستثمرين الأجانب على وجه الخصوص، غير متأكدين من مستقبل مشروعاتهم

(١) أنظر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. (٢٠١٤). "مناخ الاستثمار في الدول العربية". الكويت: تقرير دوري. ص ١٥٩.

(٢) عبد الغني، يحيى. (١٩٩٨)، "محفزات الاستثمار في ظل الإصلاح الاقتصادي مع دراسة تحليلية للمحفزات الضريبية في الإصلاح المالي". المؤتمر العلمي الثالث، كلية التجارة ببها، جامعة الزقازيق. ص ٤٩١.

الاستثماري. حيث إن من المهم للمستثمرين الأجانب معرفة مقدار الضرائب التي سيتعين عليهم دفعها على الأموال التي يجنونها في هذا البلد أو ذاك. ويحدث هذا إذا تغير القانون كثيرًا أو لم يكن مستقرًا على الإطلاق. وهو ما يجعل المستثمرين يتوقفون عن الإيمان بالسياسة الضريبية للبلد، لذلك يقومون بنقل أموالهم واستثمارها في بلد آخر أكثر استقرارًا^(١).

المطلب الرابع: وضوح وعدالة تشريعات الاستثمار

يتطلب المناخ الاستثماري الجيد تشريعات واضحة ومتسقة ومتوافقة ومستقرة ومطبقة دون تمييز بين المستثمرين الوطنيين أو الأجانب. وعادة ما يهتم المستثمرون بتوافر التشريعات التي تضمن بوضوح وشفافية حقوقهم في البلد المضيف، مثل ضمان الحماية من المخاطر غير التجارية؛ كضمان عدم تأميم الممتلكات الخاصة أو مصادرتها، أو تقديم تعويض عادل وفوري في حالة المصادرة. بالإضافة إلى ضمان الحق في اللجوء إلى التحكيم الدولي لتسوية منازعات الاستثمار^(٢).

فإن الإطار القانوني المناسب الخالي من عوائق الاستثمار لا يقتصر فقط على زيادة المزايا والحوافز، بل يتعلق أيضًا بتقليل احتمالات المخاطر، وغرس الثقة في علاقات الاستثمار، وضمان العدالة للجميع، وضمان الشفافية في الكشف عن المعلومات والإجراءات والقرارات. وجعلها متاحة للمستثمرين بطريقة واضحة لا لبس فيها. والغموض. ولا يمكن للمستثمر إعداد دراسة جيدة دون معلومات وبيانات صحيحة ودقيقة، تمكن المستثمر من معرفة الوضع الحالي والتنبؤ بالمستقبل.

كما تشمل الشفافية وضوح التشريعات، ولوائحها التنفيذية، والتفسيرات، والاتجاهات في تطبيقها، لا سيما بالنسبة للقوانين المتعلقة مباشرة بالنشاط الاستثماري، مثل قانون الاستثمار، والضرائب، والاستيراد، والتصدير، والجمارك. ولأن هذه القوانين تلعب دورًا مهمًا في تعزيز مناخ الاستثمار المناسب، فإن معظم الدول المضيفة، ولا سيما البلدان النامية، تقوم بمراجعتها لتحقيق أهدافها الاستثمارية، بدءًا من أنظمة الترخيص والتسجيل للمشاريع الاستثمارية، مرورًا بالضمانات والحوافز، وتنتهي بتسوية منازعات

(١) المرجع السابق، ص ٤٩١

(٢) بسيم، عصام الدين مصطفى. (١٩٧٢). النظام القانوني للاستثمارات الأجنبية الخاصة في الدول الآخذة في النمو. القاهرة: دار النهضة العربية. ص ٢٤٤.

الاستثمار وتحويل رؤوس الأموال إلى الخارج^(١).

من الناحية التنظيمية والإدارية وفي سياق التعامل مع المستثمرين، كما فعلت العديد من الدول، يُنصح بتحديد وكالة حكومية مستقلة، مثل وزارة أو سلطة أو وكالة لتنظيم وتوجيه المستثمرين. من أجل تقليل وتوحيد الإجراءات التنظيمية للحصول على التصاريح والتراخيص. بالإضافة إلى عدم تحميل المستثمرين عبء اللجوء أو الاتصال بالعديد من الوزارات والهيئات الحكومية مثل وزارة المالية، والعمل، والتجارة، والطاقة، والنقل، والصحة^(٢).

المطلب الخامس: ضمان توافر سبل تسوية منازعات الاستثمار

منازعات الاستثمار مميزة بسبب خصائص الأطراف المعنية، وهي الدولة مقابل المستثمر، أو الدولة المضيفة والمستثمر الأجنبي، أو المستثمر الوطني والمستثمر الأجنبي. بالإضافة لتمييز موضوع النزاع وهو المشروع الاستثماري وصلته بالمصالح الحيوية للدولة المضيفة. لذا يتطلب التعامل مع مثل هذه النزاعات أيضاً وسائل فعالة تتفق مع طبيعتها الخاصة وتأخذ في الاعتبار تحقيق التوازن العادل والمستقل بين مصالح أطرافها. وهذا ما يؤكد أهمية تنظيم وسائل حل منازعات الاستثمار بين أطراف النزاع من أجل تحسين تنافسية الدولة المضيفة في جذب الاستثمارات.

ويمكن ضمان هذا الحق للأطراف المتنازعة بتوفير طريقة أو أكثر من طرق التقاضي. إما من خلال الولاية القضائية الوطنية للدولة المضيفة أو عن طريق ضمان الحق في اللجوء إلى الوسائل البديل لحل النزاع مثل الوساطة والتوفيق والإحالة لهيئات التحكيم الدولية المختصة في حل منازعات الاستثمار^(٣).

(١) أنظر: لبيبة، جوامع. (٢٠١٥). أثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، دراسة مقارنة: الجزائر، مصر والسعودية. أطروحة دكتوراة. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة محمد خيضر. ص ١٦٠.

(٢) أنظر: بوراوي، ساعد. (٢٠٠٨). "الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي، دراسة مقارنة". رسالة ماجستير. الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة. ص ٤٩.

(٣) للمزيد أنظر: لطفي، خالد حسن (٢٠٢١). "الآليات القانونية لتسوية منازعات عقود الاستثمار الدولية". الاسكندرية: دار الفكر الجامعي. ص ١١٨ وما بعدها. وأنظر أيضاً: لبيبة، جوامع. مرجع سابق. ص ١٠٢.

لذلك يحرص المستثمرون، الأجانب على وجه الخصوص، على ضمان توفر وسائل قضائية عادلة في البلدان التي يرغبون الاستثمار فيها. وذلك بالتأكد من كفالة تشريعات الاستثمار في البلدان المضيفة للاستثمار وضمن حق التقاضي وتسوية النزاعات الاستثمارية بالوسائل التي يثقون بها غالباً، كاللجوء للقضاء الدولي أو مراكز التحكيم الدولية.

وتنشأ هذه المسألة عندما تحتج البلدان النامية بالاختصاص الأصيل لولايتها الوطنية في الفصل في منازعات الاستثمار في تشريعاتها الوطنية. ويرجع ذلك إلى أن المشاريع الاستثمارية كثيراً ما ترتبط بمشاريع إنمائية، وتتقاطع مع مبدأ سيادة الدولة واستقلالها على أراضيها، ما دام الصراع يحدث داخل أراضيها. وقد أنشأ العديد من قوانين الاستثمار في البلدان النامية ولاية المحاكم الوطنية على منازعات الاستثمار. وذهبت بعض هذه القوانين إلى أبعد من ذلك، حيث نصت على أن المحاكم الوطنية وحدها هي التي يمكن أن تنظر في منازعات الاستثمار بين المستثمرين الأجانب والبلد المضيف. وهذا يقيد قدرة المستثمرين على اختيار طريقة تسوية المنازعات التي يرونها مناسبة لهم، حيث يشعر المستثمرون في كثير من الأحيان بعدم الارتياح تجاه القضاء الوطني الذي قد يكون خياراً غير مستقل وغير عادل^(١).

لذلك يمتنع العديد من المستثمرين الأجانب عن الاستثمار في البلدان التي تتبنى مثل هذه السياسات، لاعتبارات عديدة. منها ما يتعلق باختلاف المركز القانوني لأطراف النزاع في النزاعات الاستثمارية التي تكون الدولة المضيفة أحد أطراف النزاع فيها. حيث إن الدولة في مثل هكذا نزاع تعتبر ذات سيادة والمستثمر في هذه الحالة شخص خاص أو شركة أجنبية، وبالتالي فإن الدولة هي الطرف الوحيد الذي تعد من أشخاص القانون الدولي. وبذلك يصعب المساواة بين طرفي نزاع مختلفي ومتفاوتي المراكز القانونية أمام المحاكم الوطنية في الدولة المضيفة للاستثمار وفقاً للمستثمر، يؤدي ذلك في نهاية الأمر إلى فقدان المستثمر حقه في محاكمة عادلة، مما يجعل من الصعب طمأنته بالنتيجة المرجوة لمثل هذه الوسيلة^(٢).

(١) الأسعد، بشار محمد. (٢٠٠٦). "عقود الاستثمار في العلاقات الدولية الخاصة". بيروت: منشورات الحلبي. ص ٣٢٦. وأنظر أيضاً: لطفي، خالد حسن. مرجع سابق. ص ١١٩.

(٢) صادق، هشام (٢٠٠٣). النظام العربي لضمان الاستثمار ضد المخاطر غير التجارية. الاسكندري: دار المطبوعات الجامعية. ص ٢٤ وما بعدها.

ويتمثل أحد هذه الاعتبارات الرئيسية في خوف المستثمر من تطبيق مبدأ الحصانة القضائية للدولة المضيفة، الذي يمكن أن يمنع القضاء المحلي من النظر في المنازعات التي تكون الدولة المضيفة طرفاً فيها. أو أن يواجهه، بعد المحاكمة، عائناً أمام الحصانة من التنفيذ، قد يستخدمه البلد المضيف للاستثمار إذا حصل المستثمر على حكم ضده، وقد يؤدي ذلك إلى عدم قدرة المستثمر على تنفيذ الحكم. بالنظر إلى قرار التشريعات الوطنية بعدم إنفاذ الأموال العامة^(١).

فبناءً على الاعتبارات السابقة، يمكن أن يلاحظ أن تمسك بعض الدول النامية بقصر نظر منازعات الاستثمار الواقعة على إقليمها في قضائها الوطني، يعد عائناً رئيسياً لحدوث الاستثمارات إليها. وذلك لأن تلك الصعوبات التي سوف يواجهها المستثمر عند لجوئه للقضاء الوطني سوف تجعله لا يشعر بالاطمئنان والرضاء التام عن الأحكام التي سوف تصدرها المحاكم الوطنية في البلد المضيف.

وعليه، تُنصح الدول النامية على توفير جميع وسائل تسوية المنازعات الاستثمارية التي توفر الاطمئنان والثقة للمستثمر، كاللجوء للقضاء الدولي أو مراكز التحكيم الدولية. حيث إن المستثمر يعتبر هذه الوسائل إحدى الضمانات الهامة التي تضمن حقوقه دون التأثير بسلطة الدولة ونفوذها كجهة صاحبة سيادة، وبالتالي تحفزه وتجذبه للاستثمار في دولهم.

(١) أنظر في ذلك: ملحم، علي حسين (١٩٩٨). دور المعاهدات الدولية في حماية الاستثمارات الأجنبية الخاصة في الدول النامية، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة. ص ٢١٦.

المبحث الثاني

أبرز القيود القانونية أمام الاستثمار في البلدان النامية

قد تتضمن قوانين الاستثمار في بعض الدول النامية قيوداً على بعض الممارسات التي لها علاقة بعملية الاستثمار. كحال القيود المباشرة التي تقف حائلاً دون أن يتمتع المستثمر بأبسط حقوقه، وهو حقه في الإدارة والسيطرة على المشروع الاستثماري، وإنما يجبر على إشراك طرف وطني في ملكية المشروع الاستثماري. أو تلك القيود المفروضة على حرية حركة رؤوس الأموال المستثمرة. كما أن هناك قيود غير مباشرة قد تفرضها تشريعات الاستثمار في الدول النامية على المستثمرين، كتلك القيود التي تمنع المستثمر من التصرف في مشروعه الاستثماري، في حال بيع، جزء من أو كل، رأس مال المشروع أو نقل ملكيته لمالك آخر. أو القيود التي تفرض على عمل وإقامة الأجانب في البلد المضيف، أو التي تمنعه من تملك العقارات والأراضي لمشروعه الاستثماري بنسبة ١٠٠%. ولأهمية هذه القيود القانونية على عملية الاستثمار ومناخه في البلد المضيف سوف نتطرق لها بشيء من التفصيل فيما يلي:

المطلب الأول: قيود الشراكة الوطنية

ووفقاً لمبدأ السيادة، تخضع بعض تشريعات الاستثمار في البلدان النامية للمستثمرين الأجانب للشراكة الوطنية في المشاريع الاستثمارية التي تنشأ على أراضيها. ويعتقد أن مبرر هذا الاتجاه هو أن المشرعين في البلدان التي تتبنى هذا القيد يعتقدون أن سيطرة المستثمرين الأجانب على ملكية المشاريع الاستثمارية في بلدانهم قد تضر بالمصلحة العامة الوطنية وتقوض السيادة الوطنية للدولة. وتتمثل آلية تطبيق هذا القيد في إلزام المشرع الوطني المستثمر الأجنبي الراغب في إنشاء المشروع الاستثماري بإنشاء إطار شراكة مع رأس المال الوطني، بالإضافة إلى فرض نسبة مساهمة أقلية تبلغ ٤٩ في المئة للمستثمر الأجنبي ٥١ في المئة للمستثمر الوطني أو ما شابه ذلك. ويتوقف إنجاز مشروع الاستثمار الأجنبي وترخيصه على اشتراط مشاركة الأقلية، التي من المرجح أن يتولى فيها المستثمر الوطني السيطرة الفعالة على المشروع. وقد تسمح هذه التشريعات للشريك المساهم الوطني بأن يكون شخصاً طبيعياً، رهناً بمعيار الجنسية، أي أن الشريك المساهم يجب أن يكون من مواطني البلد المضيف للمشروع الاستثماري. ويجوز أيضاً أن يتمتع الشريك الوطني المساهم بشخص قانوني؛ أي أن الكيان القانوني للمستثمر الشريك قد يكون من جنسية البلد المضيف.

ويُعد هذا القيد أحد أهم العقبات أمام الاستثمار الأجنبي في البلدان التي تفرض مثل

هذا التقييد. ويرجع ذلك إلى مجموعة متنوعة من العوامل، بما في ذلك عدم رغبة الشركات الأجنبية في التخلي عن إدارة المشروع الاستثماري والسيطرة عليه. ومن الصعب أيضا العثور على شريك وطني كفء في نفس نشاط المشروع الاستثماري، لا سيما بالنظر إلى أن غالبية الشركات في هذا السياق تنطوي على مؤسسة عامة، حكومية أو شبه حكومية. حيث إن غالبًا ما تكون الإدارات العاملة في القطاع العام أقل مهنية من نظيراتها في القطاع الخاص. ونتيجة لذلك، فإن هذا التقييد لا يحفز الشركات والمستثمرين الأجانب على تشكيل مشاريع مشتركة مع القطاع العام في البلد المضيف، وبالتالي يزيد ذلك من الحواجز الاستثمارية في البلدان النامية^(١).

المطلب الثاني: القيود على حرية حركة رؤوس الأموال

تعد حرية حركة رأس المال الأجنبي غير المشروطة أحد أهم العوامل التي تجذب الاستثمار. ومما لا شك فيه أن هذا الإطلاق يسهم بشكل إيجابي في زيادة ثقة المستثمرين، ويعطي مؤشرات إيجابية لمناخ الاستثمار في البلد المضيف.

غير أن بعض التشريعات الوطنية قد تفرض قيودًا على حرية حركة رؤوس الأموال المستثمرة أو على إعادة تحويل عائدات الاستثمار، وهو ما يُعد أحد عوائق جذب الاستثمارات الأجنبية. حيث يرى بعض صناع السياسات في الدول النامية أن هذا المسعى يُعد عملاً سياديًا للسيطرة على عملية تراكم رأس المال وللحفاظ على الموارد المالية للدولة. ومبرر هذه الدول على فعل مثل هذا الاجراء التحفظي، هو ارتباط حركة رأس المال الوثيقة بالسياسة النقدية والمالية للدولة، وتأثيرها على توازن التدفقات المالية وميزان المدفوعات فيها^(٢).

المطلب الثالث: فرض قيود على حق التصرف في المشروع

إلى جانب القيود السابقة، تقرر بعض التشريعات الاستثمارية الحق في الأولوية للدولة أو إحدى مؤسساتها في شراء المشروع الاستثماري إذا رغب المستثمر في بيعه أو إذا تمت تصفيته. يعتبر الكثيرون مثل هذا السلوك أحد القيود المفروضة على حق المستثمر في

(١) إسماعيل، هفال صديق. (٢٠١٥). "المركز القانوني للمستثمر الأجنبي، دراسة تحليلية مقارنة".

الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة. ص ٦٤ وما بعدها.

(٢) أنظر للمزيد: الحداد، معاوية عثمان، مرجع سابق. ص ١٤٤. وأنظر أيضًا: إسماعيل، هفال صديق.

مرجع سابق. ص ٤٣.

التصرف في مشروعه الاستثماري. وهو أحد التدابير التي تبرهن بشكل لا لبس فيه على تدخل وسيطرة السلطة العامة، الدولة المضيفة، على عملية الاستثمار. وهذا يعني أن البلد المضيف يحل محل المستثمر عن طريق شراء المشروع الاستثماري أو الأسهم فيه. ووفقا لمشرعين هذا الحق، فإن ممارسة الدولة لحق الأولوية هذا في مجال الاستثمار جزء من حق الدولة في الحفاظ على الأموال والاستثمارات على أراضيها، وسيطرة المستثمر الوطني على قطاع الاستثمار، وحماية الاقتصاد الوطني، وتحقيق مصالحه وأهدافه الاستراتيجية^(١).

المطلب الرابع: قيود العمل والإقامة على الأجانب

قوانين العمل والإقامة في البلد المضيف للاستثمار لها تأثير كبير على عملية الاستثمار. حيث يحكم قانون العمل العلاقة بين العمال وأصحاب العمل، وكذلك بين أصحاب العمل والعمال والدولة المضيفة. ويؤثر قانون الإقامة أيضا على حياة المستثمرين الأجانب والعمال الأجانب. وكثيرا ما يسعى مديرو المشاريع الاستثمارية إلى اجتذاب العمالة الماهرة والمدربة، أو حتى الرخيصة، في بعض الصناعات التي قد لا تكون متاحة في البلد المضيف. ونتيجة لذلك، عادة ما يشارك العمال من مختلف الجنسيات في المشاريع الاستثمارية^(٢).

ومع ذلك، تفرض بعض التشريعات في البلدان النامية قيودا عديدة على العمال الأجانب في قوانين العمل. تتطلب بعض قوانين العمل من إدارة المؤسسات الأجنبية أن يكون غالبية العاملين في المشروع من المواطنين، أو تطلب من المؤسسة الاستثمارية توظيف الوظائف خلال فترات زمنية محددة بعد بدء المشروع الاستثماري. أيضا، عند طلب تأشيرات الإقامة للعمال الأجانب الجدد، يشترط أن تكون العمالة الأجنبية المنجذبة إلى المشروع الاستثماري من ذوي الخبرة العالية أو في تخصصات نوعية نادرة^(٣).

كما تُشكل القيود المفروضة على إقامة الأجانب في البلد المضيف لغرض الاستثمار

(١) أنظر: شحاتة، إبراهيم. "الضمان الدولي للاستثمارات الأجنبية". مرجع سابق. ص ٧٥. وأنظر: هروري، شيراز حميد. (٢٠١٨). "الضمانات التشريعية للاستثمارات الأجنبية". الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.

ص ١٢٣. وأنظر أيضا: إسماعيل، هفال صديق. مرجع سابق. ص ٦٩.

(٢) المشعل، خالد بن عبد الرحمن. (٢٠٠٠). الجانب النظري لدالة الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي. إدارة نشر الرسائل الجامعية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية: الرياض. ص ١٢٤ وما بعدها.

(٣) هروري، شيراز حميد. مرجع سابق. ص ٢٤٠.

عائقا قانونيا آخر أمام اجتذاب الاستثمار الأجنبي. فكلما زادت القيود المفروضة على المستثمرين والعمال الأجانب، كلما قلت كفاءتهم وإنتاجيتهم. من ناحية أخرى، نجد أنه كلما كان التشريع أكثر مرونة وتساهلا من حيث إقامة المستثمر الأجنبي والعمال، زادت الراحة والطمأنينة والاستقرار في التخطيط الأفضل لاستثماراتهم، والمزيد من الخيارات المتاحة أمامه لجذب العمال المهرة. ونتيجة لذلك، يستفيد البلد المضيف من الاستثمار ويزيد من قدرته التنافسية في جذب الاستثمارات الأجنبية^(١).

المطلب الخامس: القيود على تملك الأجانب

تقيد بعض تشريعات الاستثمار في البلدان النامية الملكية الأجنبية للمشاريع الاستثمارية والعقارات. ويتحقق ذلك في الواقع من خلال تخصيص حصة للمستثمر الأجنبي لا تزيد عن ٥٠ في المئة، أو شيء قريب من ذلك، من رأس المال الاستثماري أو ملكية الأراضي والعقارات. وهو ما ينظر إليه المستثمرون الأجانب على أنه عائق وعامل سلبي، يحد من نشاطهم داخل البلد المضيف. في حين أن البلدان التي تسهل من ملكية الأجانب المشاريع الاستثمارية أو الأراضي والعقارات، ولا سيما تلك المطلوبة لبدء وتيسير أنشطتها الاستثمارية، تمكن المستثمرين من العمل بثقة وتجعلهم يشعرون بالاطمئنان إلى أصولهم الاستثمارية في البلد المضيف. وسيعتبر ذلك عامل جذب للاستثمار الإضافي وحافزا لمناخ الاستثمار^(٢).

(١) إسماعيل، هفال صديق. مرجع سابق. ص ٥٧.

(٢) أبو قحف، عبد السلام. (٢٠٠١). "اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي". الإسكندرية: مكتبة

الإشعاع. ص ٥٢٧. وأنظر أيضًا: إسماعيل، هفال صديق. مرجع سابق. ص ٦٤-٨٤.

الخاتمة

تخلّص هذه الدراسة إلى أن كثير من الدول النامية التي تستضيف الاستثمار تواجه عددًا من العقبات التي تؤثر على مناخ الاستثمار فيها وتعيق تدفقات الاستثمار إليها. ونتيجة لذلك، تبذل هذه الحكومات جهودًا كبيرة للتغلب على هذه الحواجز وبناء مناخ استثماري موات يمكنها من خلاله التنافس مع نظرائها في البلدان الأخرى الصديقة للاستثمار. وكشفت الدراسة أن من أهم هذه العقبات؛ المعوقات والقيود القانونية التي تؤثر على بيئة الاستثمار في الدول النامية وتعيق جذب رؤوس الأموال والاستثمارات هي ما يلي:

١. الطبيعة الطاردة أو غير الجذابة للسلوك القانوني والسياسات الوطنية المطبقة في الدولة المضيفة للاستثمارات.
٢. عدم كفاية وفعالية التشريعات الوطنية من حيث الضمانات والحوافز لحماية الاستثمارات وتحسين مناخ الاستثمار.
٣. عدم استقرار القواعد والأنظمة والسياسات الوطنية التي تضبط وتنظم النشاط الاستثماري

٤. الفشل في تقديم طرق بديلة لمعالجة الصراعات الاستثمارية.
٥. فرض قيود تشريعية على الأنشطة الاستثمارية أو عدم تنظيمها بما يضمن عدم تقييدها، مثل ما يلي:

- قيود الشراكة الوطنية، حيث أنها تعد إحدى القيود على مبادرات ومشروعات الاستثمار.
- القيود المفروضة على حرية حركة رأس المال المستثمر.
- القيود على إمكانية التصرف في المشروع الاستثماري.
- التقييد في حق العامل الأجنبي في العمل والإقامة، وكذلك ملكيته للمشاريع الاستثمارية.

ولذلك يحث البحث صانعي السياسات في البلدان النامية، كنتيجة ضرورية، أن توفر وتعزز هذه العناصر الحاسمة التي تشكل مناخها الاستثماري. من خلال العمل على إزالة جميع الحواجز التي تحول دون تشجيع الاستثمار المحلي أو جذب الاستثمار الأجنبي، سواء كانت تلك المعوقات مرتبطة بعدم سن هذه الدول القوانين والسياسات التي تدعم وتشجع خلق بيئة استثمار جاذب ومنافس، أو بتبنيها وفرضها للقيود والحواجز القانونية الطاردة للاستثمارات ورؤوس الأموال. كونها عوامل أساسية يتطلبها أي مناخ استثماري وهي محرك يوجه قرار الاستثمار ويشجع ويجذب المستثمرين الوطنيين والأجانب.

واستنادًا إلى ما تقدم، يمكن استنتاج أنه أيا كانت الحوافز والضمانات المقدمة لتشجيع الاستثمار وتحفيزه، أو توافر أي سمات أخرى قد يكون لدى البلد المضيف، مثل الموقع الجغرافي المتميز، والموارد الطبيعية الوفيرة، والكثافة السكانية، والقوة الشرائية العالية، أو توافر العمالة الماهرة والمدربة، فإن كل ما سبق لا تضيف إلى التقدم المنشود لنجاح البلد المضيف في تعزيز مناخ الاستثمار، ما لم تقابل بتوافر العناصر الخمسة التي تؤثر على مناخ الاستثمار سالفه الذكر، لا سيما مع اشتداد المنافسة بين دول العالم لجلب الاستثمار إلى بلدانها. ونتيجة لذلك، فإن عدم وجود أي من تلك العناصر المكونة لمناخ الاستثمار في البلدان النامية يُشكل عائقًا رئيسيًا أمام تحفيز مناخ الاستثمار في البلد المضيف، مما يقلل من خيارات وفرص اجتذاب الاستثمار.



المراجع

- (١) التقرير السنوي الحادي والعشرون [تقرير]. (١٩٩٥). المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.
- (٢) مناخ الاستثمار في الدول العربية [تقرير دوري]. (٢٠١٤). المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.
- (٣) بسيم، ع. ا. م. (١٩٧٢). النظام القانوني للاستثمارات الأجنبية الخاصة في الدول الآخذة في النمو. دار النهضة العربية.
- (٤) العيسوي، إ. ح. (١٩٧٦). مدى واقعية الآمال المعقودة على تدفق الاستثمارات الأجنبية ومساهمتها في التنمية في مصر [ورقة مقدمة لمؤتمر]. المؤتمر العلمي السنوي الأول للاقتصاديين المصريين. الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع.
- (٥) شحاته، إ. (١٩٩٦). الإطار القانوني للإصلاح الاقتصادي في مصر. المركز المصري للدراسات الاقتصادية.
- (٦) عبدالغني، ي. (١٩٩٨). محفزات الاستثمار في ظل الإصلاح الاقتصادي مع دراسة تحليلية للمحفزات الضريبية في الإصلاح المالي [ورقة مؤتمر علمي]. In المؤتمر العلمي الثالث. كلية التجارة ببها، جامعة الزقازيق.
- (٧) ملحم، ع. ح. (١٩٩٨). دور المعاهدات الدولية في حماية الاستثمارات الأجنبية الخاصة في الدول النامية [رسالة دكتوراه]. جامعة القاهرة.
- (٨) المشعل، خ. ع. (٢٠٠٠). الجانب النظري لدالة الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي [رسالة دكتوراه]. In رسائل جامعية. إدارة نشر الرسائل الجامعية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- (٩) أبوقحف، ع. (٢٠٠١). اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي. مكتبة الإشعاع.
- (١٠) عبدالسلام، ص. (٢٠٠٢). الحوافز الضريبية وأثرها على الاستثمار والتنمية في مصر. دار النهضة العربية.
- (١١) صادق، ه. (٢٠٠٣). النظام العربي لضمان الاستثمار ضد المخاطر غير التجارية. دار المطبوعات الجامعية.
- (١٢) الأسعد، ب. م. (٢٠٠٦). عقود الاستثمار في العلاقات الدولية الخاصة. منشورات الحلبي.

- ١٣) بوراوي، س. (٢٠٠٨). الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي، دراسة مقارنة [رسالة ماجستير]. كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة.
- ١٤) مبروك، ن. ع. (٢٠١٣). الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية. دار الفكر الجامعي.
- ١٥) الحداد، م. ع. (٢٠١٥). القواعد القانونية المنظمة لجذب الاستثمار الأجنبي. دار الجامعة الجديدة.
- ١٦) لبببة، ج. (٢٠١٥). أثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، دراسة مقارنة: الجزائر، مصر والسعودية [أطروحة دكتوراه]. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة محمد خيضر.
- ١٧) إسماعيل، هـ. ص. (٢٠١٥). المركز القانوني للمستثمر الأجنبي، دراسة تحليلية مقارنة. دار الجامعة الجديدة.
- ١٨) هروري، ش. ح. (٢٠١٨). الضمانات التشريعية للاستثمارات الأجنبية. دار الفكر الجامعي.
- ١٩) لطفي، خ. ح. (٢٠٢١). الآليات القانونية لتسوية منازعات عقود الاستثمار الدولية. دار الفكر الجامعي.

